الحاضرة الخامسة علم الاجتماع السياسي

السلطة السياسية والنظم السياسية

لا يمكن دراسة ظاهرة السلطة وشرعيتها دون دراسة الدولة دراسة علمية طالما ان السلطة هي القوة التي تمارسها الدولة بعد ان تبرر شرعيتها وشرعية استعمالها وطالما أن سيادة الدولة هي سيادة مطلقة لا تحدها حدود وسيادة عامة وشاملة تفرض على جميع الأفراد والمنظمات والهيئات الموجودة في المجتمع . لا يمكننا دراسة سلطة الدولة وقانونيتها وأهميتها دون ربطها بالمجتمع الذي تحكمه ، فالمجتمع هو المحرك الأساس لظهور الدولة واستقرارها ونموها وديمومتها . ان الدولة تظهر إلى حيز الوجود عندما يكون هناك مجتمع بحاجة إلى جهود وخدمات ترعى متطلباته وتحمي أفرادها من التحديات الداخلية والخارجية التي قد يتعرضون اليها وتحقق أهدافه وطموحاته القريبة والبعيدة الأمد . لذا عند دراستنا لظاهرة السلطة يجب التركيز على أهمية الدولة للمجتمع وأهمية المجتمع للدولة أى الخدمات والواجبات التي تقدمها الدولة للمجتمع والخدمات والواجبات التي يقدمها المجتمع للدولة . وبعد الانتهاء من دراسة ظاهرة السلطة وربطها بالدولة والمجتمع سنركز على تحليل المبررات الجوهرية التي تستند عليها شرعية السلطة ثم نختم الفصل بدراسة أنواع السلطات السياسية وهي السلطة التقليدية والسلطة العقلانية الشرعية والسلطة الكرزماطيكية .

اولا : ظاهرة السلطة

السلطة : هي شكل من أشكال القوة التي توجه وتقود جهود الأفراد نحو تحقيق الأهداف الخاصة والعامة للمجتمع . والشروط المساعدة على توجيه الجهود وحث الأفراد على العمل هي :

- ١- التبادل الذي يتم عندما يقوم عضو الجماعة بتقديم مجموعة وظائف وخدمات يستفيد منها بقية الأعضاء .
- ٢- المصالح المشتركة : التي تتحقق عندما يقوم الفرد بإنجاز العمل المطلوب منه لمصلحة شخص ثالث .
- ٣- التماسك الناجم عن وجود عواطف ومعتقدات ومصالح مشتركة : يظهر التماسك عندما يشعر كل فرد ان عمله مفيد لآخرين ومكمل للأعمال التي ينجزها الآخرون .
- ٤- القوة التي تكمن في التأثير ، السلطة والسيطرة الجبرية . تظهر القوة عندما يتأثر سلوك الآخرين أو تتأثر أعمالهم بأوامر شخص يحتل منصباً عالياً في المؤسسة أو الجماعة .

لذا فالسلطة هي نوع من أنواع القوة المنظمة لجهود وفعاليات الآخرين نظراً للأوامر التي يصدرها حكام وقادة المجتمع والتي تتسم بصفة الإلزام والشرعية بعد إطاعتها وتنفيذها تلقائياً من قبل المحكومين من أبناء المجتمع . والسلطة الشرعية هي السلطة التي تتأثر فعاليتها بالأجهزة التي تعتمد عليها كالمصلحة العامة والفائدة المشتركة التي يجنيها كل من الحكام والمحكومين من السلطة . والسلطة غالباً ما تقدم المكافآت المادية والمعنوية للأشخاص الذين يقدمون الخدمات لها وتدافع عنهم وقت تعرضهم للخطر . وهناك جملة مصالح مشتركة بين أعضاء السلطة وقادتها من جهة والأشخاص الخاضعين لها من جهة أخرى . وهذه المصالح تتجسد في تحقيق الأهداف العليا للمجتمع التي تهم مصلحة الطرفين كتحقيق الانتصار العسكري على الأعداء والطامعين أو إنجاز الخطط والمشاريع الاقتصادية والثقافية والصحية والاجتماعية التي يستفيد منها المجتمع الكبير . كما ان التماسك الذي يربط السلطة بالجماعة التابعة لها غالباً ما يحقق لها أغراضاً نافعة ومفيدة كالفوز في لعبة أو سياق رياضي معين أو رفع المستوى العلمي في المدرسة أو الجامعة .

لكن الجهاز الذي يساعد السلطة على القيام بأعمالها وواجباتها قد يقوى أو يضعف تبعاً لدرجة اندفاع الأفراد على تنفيذ الأوامر الصادرة لهم من السلطة وهذا ما يؤثر في كمية وعدد المنجزات التي تستطيع السلطة تحقيقها لأبناء الشعب . الا أن الأجهزة التي تستعين بها السلطة في تنفيذ خططها قد لا تعمل بصورة متوافقة ومتناسقة لأسباب مختلفة منها عدم وجود المصالح المشتركة بين السلطة والأشخاص التابعين لها أو ضعف العلاقات المتبادلة بينهما اذ يكره أحدهما الآخر

لأسباب معينة .

أو قد تكون العلاقات القائمة بينهما غير مقنعة خصوصاً بالنسبة للطرف الذي يخضع للسلطة ، فقد يعتقد مثلاً بأن الجهود التي يبذلها لا تنطبق مع المكافآت والامتيازات التي حصلها من السلطة (من إدارة المصنع أو الدائرة التي تعمل فيها) . غير ان ممارسة السيطرة الجبرية من قبل السلطة الشرعية قد تكون ديمقراطية أو غير ديمقراطية . والممارسة غير الديمقراطية للسيطرة الجبرية قد تخلق مشاكل ومتاعب للسلطة أو للأشخاص الذين يمارسونها أو قد تؤدي إلى تدمير السلطة أو القضاء عليها من خلال عدم إطاعتها من قبل اتباعها . لذا تعتمد شرعية السلطة على أرجحية الأسلوب أو الطريقة التي تمارس بها السلطة خصوصاً الجدارة والكفاءة والشخصية الجذابة التي يتمتع بها قائد السلطة .

والدولة كما بينا هي من أعلى السلطات في المجتمع لكونها القوة والسيادة المطلقة التي من خلالها يحكم المجتمع وتدار وتنظم شؤونه . لكن السلطة هي مفهوم قانوني يشير إلى القوة العليا التي تتمتع بها الدولة . ولكل دولة جهاز ذو سلطة تخوله على ترجمة إدارة الدولة إلى صيغ قانونية نافذة المفعول وهذا الجهاز السلطوي قد يتمثل بشخصيته فرد أو مجموعة من الأفراد . وإرادة الدولة بسبب السلطة العليا التي تتمتع بها تفرض على جميع الأفراد وكافة المنظمات والهيئات الداخلة في نطاقها ، وفي حالة وقوع الصراع بين الأفراد وكافة المنظمات تكون هذه السلطة صاحبة السيادة في التدخل لإنهاء الصراع حفظاً للسلام والأمن في المجتمع . لكن الدولة تمارس سيادتها أو سلطتها العامة إما من خلال القوة أو الإجماع أو باستخدامهما معاً . وطبيعة ممارسة هذه السلطة من قبل الدولة ترجع أساساً إلى درجة بناء ووظائف وابدولوجية الدولة وأسلوب الحكم الذي تتبعه ، كما ترجع إلى درجة النضج السياسي والوعي القومي الذي يتمتع به الشعب . ففي الحكم المطلق أو الاستبدادي تميل الطبقة الحاكمة إلى استخدام القوة تأكيد دورها السلطوي والدكتاتوري ، وهذه القوة بالطبع لا تستمد من إرادة ومشئئة الشعب الذي تحكمه بل تستمد من القوة السياسية والعسكرية والأمنية التي تتمتع بها الفئة الحاكمة . وفي الحكم الديمقراطي الذي يتم فيه اختيار الفئة الحاكمة بحرية من قبل أبناء الشعب يضعف دور القوة والسلطة إلى حد كبير .

فالقانون وليس الفئة الحاكمة المستبدية في هذا النوع من الحكم هو الذي يعبر عن الإرادة العامة للمجتمع . لهذا يمثل الناس لأوامره وشروطه ونصوصه طواعية وقد عبر البروفسور بيرجس (Professor Burgess) عن مسألة سيادة الدولة المطلقة على الفرد بقوله : " أننى افهم السلطة على أنها القوة المطلقة غير المحدودة التي تمارسها الدولة على الأفراد والمنظمات " . ومثل هذا الفهم هو الذي جعل البعض يعتقدون بأن حرية الفرد ملغية تماماً أمام سيادة الدولة وسلطتها المطلقة لكن الدولة تصبح حقيقة واقعية وأمرأ مسلماً به حينما يتم الاعتراف لها بالقوة والنفوذ على الأفراد وحينما يتصرف هؤلاء بطريقة تعبر عن طاعتهم وامتثالهم لهذا النفوذ .

وفي هذا السياق الذى يحدد طبيعة سلطة وسيادة الدولة يقوم جان بودان بتعريف الدولة على أنها حكومة شرعية تتكون من عدة أسر ومن ممتلكاتها المشتركة ولها سلطة قسرية وسيادة عليا . وأهم ما ينطوي عليه هذا التعريف هو تأكيده ، لمبدأ السيادة (Sovereignty) ، فوجود السلطة ذات السيادة هو الدليل أو المعيار الذى يميز الدولة عن بقية المنظمات الأخرى التي تكونها الأسر . ومن جهة أخرى يرى بودان أن طاعة الفرد لصاحب السلطة هي التي تجعل منه مواطناً .

ومعنى ذلك أن السيادة هي سلطة عليا على المواطنين والرعايا لا يحد منها القانون . والدولة تتمركز في السلطة ذات السيادة ، أم الحكومة فهي الجهاز الذى يتم من خلاله ممارسة السلطة .

إذن سلطة الدولة كما تناولتها وجهة النظر القانونية هي سلطة مطلقة لا تحدها حدود ولا توجد قوة في المجتمع تعلق عليها أو تتنافس معها أو تعترض عليها . ومع هذا فإن حدود وجهة النظر القانونية هذه لم تستوعب بعض الوقائع السياسية . فقد لاحظ هارولد رسكى بأن القوة القانونية اللامحدودة تتحول في الممارسة إلى قوة تستند إلى مبررات معينة يعرفها أبناء الشعب . أما السير هنري مين (Sir H. Maine) فيقول بأن العادات والتقاليد الاجتماعية غالباً ما تفرض على السلطة وتقيد جزءاً من سيادتها . ومعنى هذا أن هناك قيوداً على سلطة الدولة المعاصرة أهمها مبدأ سلطة القانون وسيادته الذى تحولت الدولة بمقتضاه من دولة استبدادية إلى دولة قانونية .

ثانياً: الدولة والمجتمع

الدولة هي من أهم المنظمات السياسية الموجودة في المجتمع ، ولا يمكن مقارنة أهميتها وسيادتها بأهمية وسيادة أية منظمة أخرى بظراً لسلطتها العليا التي تفرضها على الأفراد والمنظمات والوظائف الخطيرة التي تقدمها لأبناء المجتمع ولقدراتها القيادية والتنظيمية والإدارية والقانونية التي تضمن تحقيق الأهداف الكبرى للمجتمع والأمة . والدولة هي نظام كلى يشرف على أمور المجتمع برمتها ، ولهذا النظام أحكام وقوانين شرعية يطيعها الأفراد ويخضع لأوامرها وذلك لأنها صممت من أجل ضمان سعادتهم وراحتهم وتحقيق أهدافهم وحل النزاعات التي قد تنشأ بينهم .

والدولة لا تعتبر مصدر القوانين فحسب بل هي القوانين ذاتها ، حيث أن هناك ترادفاً بين مصطلح الدولة ومصطلح القانون . فالدولة هي القانون والقانون هو الدولة . الدولة إذن هي نظام قانوني شمولي وكلى الوحيد من نوعه في المجتمع .

والدولة تنطبق مع القانون لكونها السلطة المركزية لتشريع وتنفيذ القوانين في المجتمع . والدولة لا تشرع القوانين فحسب بل تحتكر تكوين وإدارة وتطوير واستعمال القوات المسلحة واستخدامها في المحافظة على الأمن والنظام وصيانة حدود وسيادة الوطن من العدوان الخارجي والأطماع الأجنبية والتوسعية .

لكن احتكار السيطرة على القوات المسلحة من قبل الدولة يدعم سيادة القوانين التي تشرعها الدولة .

ويضمن فاعلية تنفيذها ويحقق الصالح العام للدولة والشعب على حد سواء .

أما المجتمع فيعرفه البروفسور هوبهوس (Hobhouse) بأنه مجموعة من الأفراد تظن على بقعة جغرافية معينة ومحددة من الناحية السياسية ومعترف بها ولها مجموعة من العادات والتقاليد والمقاييس والقيم والأحكام الاجتماعية والأهداف المشتركة المتبادلة التي أساسها اللغة والتاريخ والمصير المشترك ، وهناك من عرف المجتمع بأنه جميع العلاقات بين الأفراد وهم في حالة تفاعل مع منظمات وجمعيات لها أحكام وأسس معينة . لكن المجتمع يشمل جميع المنظمات والجماعات التي لها بنى دائمية منظمة يمكن دراستها دراسة موضوعية تقع ضمن اختصاص المنهج العلمي الذي يسير عليه العالم الاجتماعي . فالعلاقات الإنسانية التي تربط الأفراد لا بد ان تحدد طبيعة المؤسسات الاجتماعية الموجودة في المجتمع وهذه المؤسسات هي التي تنظم فعاليات المنظمات وتشرف عليها وتوجهها نحو سياسة معينة . إذن يمكننا استعمال كلمة مجتمع لتعنى الشبكة المعقدة من العلاقات الاجتماعية التي قام الإنسان بتنظيمها ورسم معالمها .

ان من أهم العناصر التكوينية للمجتمعات الإنسانية المجتمعات المحلية (Communities) والمنظمات (Associations) . المجتمع المحلى هو مجموع السكان الذى يشغل بقعة جغرافية معينة ويشترك بنظام يحدد قوانين الحياة الاجتماعية الخاصة . وأهم شرط من شروط تكوين المجتمع المحلى وجود بناء اجتماعى يتكون من أحكام وقوانين تحدد طبيعة العلاقات بين أفراد . والمجتمع المحلى قد يكون جزءاً من مجتمع محلى كبير حيث ان المجتمعات دائماً ما تكون وسط مجتمعات محلية أخرى وهكذا . أما المنظمات فإنها تتكون من جماعات من الناس تعمل فيما بينها لإنجاز وظيفة أو وظائف معينة كالأحزاب السياسية ونقابات العمال والمدارس والجماعات . والمنظمات الاجتماعية يمكن تقسيمها إلى أقسام مختلفة تبعاً لطبيعتها أغراضها أو أهدافها أو مواقعها الجغرافية أو حجمها أو شروط الانتماء إليها . ولكننا يجب أن نميز بين المؤسسة والمنظمة الاجتماعية (Social Institution) المؤسسة الاجتماعية هي مجموعة

الأحكام والقوانين التي تحدد العلاقات بين الأفراد بالنسبة لسيطرتهم على الأشياء المادية أو امتلاكها أو تبادلها. والمجتمع المحلي أو المنظمات الاجتماعية هي التي تكون وتدعم المؤسسات الاجتماعية.

غير ان هناك ارتباكاً في استعمال مصطلحي المؤسسة والمنظمة لأنه في حالات معينة يشير كلا المصطلحين إلى أشياء واحدة. فالدولة مثلاً هي مؤسسة اجتماعية لأنها تتكون من مجموعة أحكام وقوانين تنظم الحياة في المجتمع وهي أيضاً منظمة اجتماعية لأنها تتكون من أفراد يسعون للقيام بأعمال معينة هدفها تحقيق طموح ومآرب المجتمع .

بعد تعريف كل من الدولة والمجتمع يجب علينا دراسة صفات الدولة وتوضيح الواجبات التي تقدمها الدولة للمجتمع والواجبات التي تقدمها الدولة للمجتمع والواجبات التي يقدمها المجتمع للدولة.

ثالثاً : صفات الدولة

قبل دراسة واجبات الدولة للمجتمع وواجبات المجتمع للدولة يجدر بنا فحص طبيعية المزايا والصفات المشتركة التي تتميز بها الدول مهما كانت أنظمتها الاجتماعية وأيدولوجيتها السياسية والعقائدية ومن أهم الصفات السياسية للدول

ما يلي :

١- ان المراكز القيادية والمهنية والوظيفية للدولة غالباً ما تشغل من قبل نسبة ضئيلة من أبناء المجتمع . وهذا يعنى بأن الحكم يكون بيد الأقلية. فأنظمة الحكم في جميع المجتمعات الرأسمالية والاشتراكية والنامية والمتطورة هي بيد الأقلية. في بريطانيا مثلاً يسيطر مجلس العموم (House of Commons) على دفة الحكم أما من خلال الحزب الحاكم أو الحزب المعارض عند استلامه للسلطة بعد فوزه في الانتخابات. وعدد أعضاء المجلس يزيد عن (٦٠٠) عضو والذين منهم تشكل الوزارة. أي الحزب في الانتخابات العامة هو الذي يشكل الوزارة من بين أعضائه في المجلس . والوزارة لا يزيد عدد أعضائها عن (٣٠) وزيراً يعهد إليهم حكم البلاد برمتها. أي حكم الشعب الذي يبلغ نفوسه (٥٢) مليون نسمة .

أما في الاتحاد السوفيتي فإن مجلس السوفييت الأعلى هو الذي يحكم الشعب السوفيتي المتكون من (٢٥٠) مليون نسمة . وهذا المجلس يتألف من عدد من الأعضاء الذين يمثلون جمهوريات الاتحاد السوفيتي الخمسة عشر. وكل جمهورية من هذه الجمهوريات ترسل ممثليها إلى مجلى السوفييت الأعلى الذي يجتمع بين أونة وأخرى لتدارس أمور ومشكلات البلاد .

وفى الدول النامية نرى بأن الدولة التي تتكون من الأقلية هي التي تحكم الأكثرية أي اكثرية أبناء الشعب .

٢- أن لكل دولة من دول العالم مجلس وزاري يتزأسه رئيس الدولة. وهذا يدل على ان الدولة لا يحكمها فرد واحد بل يحكمها مجموعة من الأفراد .زد على ذلك كون الدولة في بعض الأحيان تحت سيطرة المجلس التنفيذي.

وأعضاء الدولة لا يكونوا متساوين في القوة والسلطة السياسية التي يوزعها المجتمع عليهم ، حيث انهم يختلفون في مراكز القوة والنفوذ تبعاً لأهمية الواجبات والوظائف السياسية التي يقدمونها للمجتمع الكبير .

٣- ان جميع الدول تدعى الشرعية والسيادة على أرضها ومواطنيها . وشرعيتها تستمد من إطاعة مواطنيها لقوانينها وأوامرها ومن قدرة قادتها على أجهزتها الإدارية.

٤- قد لا تعتمد شرعية الدولة على مبدأ استعمال القوة والنفوذ بل تعتمد على الاحترام المتبادل والمصلحة المشتركة

٥- على الدولة ان تهتم برفاهية وسعادة جميع قطاعات المجتمع مهما كانت خلفياتهم الاجتماعية وانحداراتهم القومية والعنصرية . فالحكومة في القطر العربي الواحد تهتم براعية وحماية جميع المواطنين وتعاملهم معاملة واحدة ومتساوية. ولا تميز بيم أكثرية سكانية وأقلية سكانية الا اذا كان هناك مبرر عقلائي لهذا التمييز . فالوظائف الحكومية والمراكز الإدارية مفتوحة لجميع المواطنين حيث ان الدخول إلى الوظيفة لا يعتمد على الاعتبارات الجانبية كالحسب والنسب ، الدين أو العنصر ... إلخ بل يعتمد على الكفاءة والمؤهلات العلمية والقدرة على القيام بأعباء الوظيفة .

رابعا : وظائف الدولة للمجتمع

بعد تعقد المجتمع البشرى نتيجة لتضخم السكان وتوسع المدن وانتشار معالم التصنيع والتحضر وشيوع الثقافة والتربية والتعليم بين فئات وعناصر المجتمع المختلفة وارتفاع المستويات الاقتصادية والاجتماعية للأفراد والجماعات أصبحت الدولة لا تكتفى بتقديم واجباتها ووظائفها التقليدية لأبناء المجتمع كوظيفة المحافظة على الأمن والنظام في الداخل ووظيفة الدفاع في الخارجي . اذ قامت بتحمل واجبات وخدمات أخرى للمواطنين حيث تعهدت بتخطيط المجتمع تخطيطا اقتصاديا واجتماعيا وعمرانيا وتربويا لغرض تنميته وتطويره نحو الاحسن والأفضل . وأخذت تتدخل بشؤون الاسرة والأفراد لضمان راحتهم وسعادتهم وحمياتهم منت الاحتكار والاستغلال الذي كان يمارسه القطاع الخاص بسبب رغبته بجنى الأرباح والفوائد غير المشروعة . وقشل القطاع الخاص بتلبية حاجات ومتطلبات أبناء المجتمع المتشعبة كان من العوامل الأخرى التي حفزت الدولة التدخل في بشئون المجتمع بغية تنظيمه والسيطرة

عليه وحمايته من الاستغلال والفساد. وقيام الدولة بالتدخل في شئون المجتمع ومساهمتها بتلبية حاجات وطموحات الأفراد لا يقتصر على الدول الاشتراكية فحسب بل يتعداه إلى معظم الدول النامية والدول الرأسمالية .

فالدولة الرأسمالية بدأت تنظم شؤون الاقتصاد والعائلة والصحة العامة والثقافة التربوية والتعليم في مجتمعاتها على نطاق واسع وهذا ما زاد أهميتها ورفع سمعتها وهيبته . إلا أن واجبات والتزامات الدولة الاشتراكية إزاء شعبها ومجتمعها أكثر تعقدا وأشمل نطاقا من واجبات والتزامات الدولة الرأسمالية حيث ان مؤسساتها الاشتراكية الانتاجية والخدمية تنجز جميع الأعمال والخدمات التي يحتاجها أبناء المجتمع . في حين بلعب القطاع الخاص الدور الأساسي في المجتمعات الرأسمالية من ناحية تلبية متطلبات شعوبها وتأمين حاجاتهم وطموحاتهم .

دعنا الان نفحص طبيعة الواجبات والخدمات التي تقدمها الدولة الى أبناء المجتمع لكي نتعرف على أهمية الدولة للمجتمع في الوقت الحاضر . ان واجبات الدولة لأبناء المجتمع أخذت وتتمو بمرور الزمن ، وأصبحت في الوقت الحاضر لا تقل خطورة وأهمية عن واجبات أية دولة اشتراكية في العالم لأبنائها ومنسبها . ويمكننا هنا توضيح طبيعة وأهمية هذه الوظائف للمواطنين بشيء من التفصيل .

ان الدولة بفضل قوات الشرطة والأمن وبفضل المحاكم والسلطات الشرعية والقضائية مسؤولة عن نشر العدالة واستتباب الأمن والنظام في الداخل ومسؤولة عن راحة المواطنين وسلامتهم وطمأنينتهم من الجانحين والعابثين والأشرار الذين قد تسول لهم أنفسهم جلب الضرر والأذى للمواطنين وإشاعة روح الشغب والعنوان وعدم الاستقرار في المجتمع . فالمحاكم القضائية وأجهزة العدل هي السلطات التي تتحمل مهمة نشر العدالة والسلام والطمأنينة بين المواطنين. وقوات الشرطة والأمن هي العين الساهرة لحماية المواطنين من الجرائم والشورور والعنوان بحيث يتمكن هؤلاء من الانصراف إلى أعمالهم والتمتع بحياة مليئة بالإنجازات والمكاسب والمآثورات.

ومن الواجبات المهمة للدولة حماية حدود وتربة القطر والوطن العربي من أطماع الغزاة الصهاينة والإمبرياليين الذين يحملون الأطماع التوسعية والاستغلالية والاستعمارية ويببتون نوايا الشر والعدوان ضد الأمة العربية وحضارتها العريقة. وحماية حدود وتربة الوطن توكل إلى القوات المسلحة البرية والجوية والبحرية . فالدولة مسؤولة عن إدارة وتدريب وتسليح ورعاية وتطوير القوات المسلحة ومسؤولة عن استعمالها وقت المحن والأزمات السياسية والعسكرية لردع ودحر الطامعين بخيرات الأمة العربية والتصدي لمخططاتهم العدوانية والشريرة ان وجود القوات المسلحة واستعدادها لخوض المعارك والحروب ضد أعداء الأمة العربية سيردع هؤلاء ويمنعهم من الاعتداء على المجتمع العربي . وهنا يستطيع المجتمع المحافظة على أراضيها وسكانه ومقدساته من أطماع المعتدين والمستغلين.

وبجاناب وظائف الأمن الداخلي والدفاع الخارجي تتحمل الدولة وظائف كثيرة ومتطورة إزاء المواطنين كالوظائف الاقتصادية والثقافية والصحية والاجتماعية والترفيهية . فالدولة هي التي تخلق الأعمال على اختلاف أنواعها متشجع المواطنين عل أشغالها ، وهي التي تنتج البضائع الصناعية والزراعية وتوفرها للمواطن بأسعار معتدلة وتنظم التجارة الداخلية والخارجية . وتشيد المصانع الإنتاجية الكبيرة بعد إرسائها للأسس المادية والتكنولوجية للتصنيع وتسيطر على قيمة العملة الوطنية وتحميها من المضاربات النقدية الأجنبية وهكذا . والدولة من خلال وزارتي التربية والتعليم العالي والبحث العلمي تتعهد بفتح المدارس والكليات والجامعات وتشرف على إدارتها وتنظمها ونموها وتزودها بالأدوات والكادر التعليمي وترسم سياستها التربوية والعلمية والوطنية. وبعد تأسيس هذه المدارس والمعاهد العالية تشجع المواطنين على اختلاف خلفياتهم الاجتماعية والقومية بالذهاب إليها والاستفادة منها . وتتحمل الدولة من خلال وزارة الصحة مسؤوليات المحافظة على صحة وحيوية أبناء المجتمع وحمايتهم من الأمراض السارية والمعدية التي قد تلحق بهم .

ويتم هذا عن طريق تأسيس المراكز الصحية والطبية في جميع أرجاء القطر مثل كليات ومعاهد الطب والتمريض ، المستشفيات والمستوصفات والعيادات الطبية الشعبية وبقية المراكز الصحية الأخرى . وهذه المؤسسات الصحية مفتوحة لجميع المواطنين مهما تكن مستوياتهم الاجتماعية والثقافية.

والدولة مسؤولة من خلال وزارة اعمل والشئون الاجتماعية ووزارة الإسكان ووزارة الشباب عن القيام بالخدمات الاجتماعية كخدمات الرعاية الاجتماعية بأنواعها المختلفة مثل خدمات رعاية الأسرة وخدمات الضمان الاجتماعي التي تضمن المواطنين ضد البطالة والمرض والهزم والموت وبقية الحوادث المؤسفة التي يتعرضون إليها . وإنشاء المشاريع السكنية وتوزيعها مجانا أو بأسعار الكلفة على المواطنين. كما تتعهد الدولة بتقديم الخدمات الترويحية والترفيهية للمواطنين كتهيئة الجرائد والمجلات والكتب اليهم والسيطرة على أجهزة الراديو والتليفزيون والإشراف على مؤسسات السياحة والاصطياف . ورعاية دور الأوبرا والموسيقى والسينما والمسرح الخ . ومسؤولة أيضا عن الإشراف على المؤسسات الرياضية والكشفية والشبابية . ومثل هذه النشاطات الترويجية تدفع المواطنين على استغلال أوقات فراغهم بطريقة تسبب تطوير شخصياتهم ومواهبهم الخلاقة والمبدعة.

وبالإضافة إلى هذه الخدمات الجلية التي تقدمها الدولة للمواطنين هناك مسؤوليات تخطيط المجتمع من أجل تنميته وتطويره في جميع الحقول والميادين الحياتية لكي يكون المجتمع متقدما وناهضا. فعن طريق وزارة التخطيط تقوم الدولة بدراسة الإمكانيات المادية والبشرية للمجتمع وعلى ضوء أهدافها وطموحاتها التنموية تسعى جاهدة باستثمار

هذه الإمكانيات إلى أبعد حدودها بحيث تنتج في تطوير المجتمع ماديا واجتماعيا وحضاريا . وهنا يتمكن المجتمع من الوقوف على صعيد واحد مع الدول العصرية والمتطورة في العالم.

أسئلة المحاضرة الخامسة

السؤال الأول :

(تتعدد الصفات المشتركة التي تتميز بها الدول مهما كانت أنظمتها الاجتماعية وأيدولوجيتها السياسية والعقائدية)
تحثي / تحدث بالتفصيل الصفات المشتركة للدول .

السؤال الثاني

تحثي / تحدث بايجاز عن ظاهرة السلطة.